موقف خالد محيي الدين من بعض القضايا الداخلية المصرية١٩٨٠ – ١٩٩٨

منة الله جميل سرحان

أ.د حسين جبار شكر

ملخص البحث

يلقي هذا البحث الضوء على مواقف رئيس حزب التجمع خالد محيي الدين في معارضة النظام السياسي في مدة حكم الرئيس محمد حسني مبارك، وتكلل البحث في تسليط الضوء على ثلاث قضايا وهي الملف الاقتصادي، وموقف خالد منه، إذ كانت الحكومة تعلن مؤشرات رسمية حول تحسن مختلف الأنشطة الاقتصادية، وفي المقابل كان الشارع يكتوي بنار الأسعار والفقر والبطالة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ازدادت معدلات الفساد، كما سيطر رأس المال السياسي على السلطة ،والموقف الثاني تجاه الفتنة الطائفية في مصر اذ تنوعت الفتن الطائفية في عهد مبارك ما بين حوادث فردية تحولت لأحداث طائفية، وحوادث العنف الجماعي، واستهداف دور العبادة خاصة " الكنائس"، اما موقفه الاخير فكان عن قضية الجندي المصري سليمان خاطر الذي قتل عدد من الاسرائيليين بعد عبورهم الحدود بطريقة غير مشروعة فسجن وبعد ثلاث اشهر اعلن انه انتحر .

Abstract

This research sheds light on the positions of the leader Khaled Mohieldin in opposing the political system during the rule of President Mohamed Hosni Mubarak. Investing in a crisis Investing in a crisis, start investing in a worsening crisis, armed violence, airplanes, houses of worship, "churches' In addition to the case of the Egyptian soldier Suleiman Khater, who killed a number of Israelis after illegally crossing the border, he was imprisoned, and after three months he announced that he committed suicide.

المقدمة

شهد عهد الرئيس الراحل حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١) العديد من الاحداث الداخلية ومنها كان الملف الاقتصادي الذي اتسم بالعديد من الإيجابيات، لكنه في المقابل، شهد كثيراً من السلبيات والتي أثرت بشكل كبير على الاستقرار السياسي و الاحتقان الطائفي الذي ما ان يخمد حتى يتجدد، وانطلق خالد من تشخيص دقيق لأسباب الاحتقان، حتى تمكن إزالته تدريجيا اذ تكررت الفتن بشكل ملحوظ، بين المسلمين والأقباط والتي راها خالد بأنها ظاهرة جديدة شهدها المجتمع المصري، كما تدهورت العلاقة بين مصر و"اسرائيل" بسبب ما قام به الجندي المصري سليمان خاطر، وجاءت عملية اختيار موضوع البحث من نقطة الانطلاق الأساسية لعدد من القضايا التي انتقدها او عارضها خالد اذ كان معارضا لسياسة الحكومة آنذاك ، قسم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ،جاء المبحث الاول بعنوان القضية الاقتصادية اما المبحث الثاني فجاء بعنوان الازمة الطائفية في مصر واحداث العنف، والمبحث الثالث تكلم عن قضية الجندي المصري سليمان خاطر١٩٨٥-١٩٨٦، ثم اشرنا في الخاتمة لاهم النتائج التي خلص اليها البحث.

المبحث الأول :القضية الاقتصادية .

زعم خالد محيي الدين(*) ان مشكلات المواطن المصري الاقتصادية الرئيسية، هي: الغلاء، دعم السلع، الإسكان، المواصلات، ورأى انه اذا لم تعالج هذه المشاكل، فلن يستطيعوا معالجة المشكلة الاقتصادية الوطنية الكبرى المعبر عنها بنقص الانتاج واتساع نطاق الاستهلاك الذي صنعته سياسة الانفتاح ، مطالباً بإعادة تركيب الاقتصاد المصري من جديد تركيبة انتاجية وليس استهلاكية، و رأى ان أداة هذا التغيير هو الإنسان المصري، الذي لن يستطيع فعل ذلك، طالما ظل مطحون بالغلاء، وبأسعار العلاج ، وبفقدان المياه والكهرباء، وبطفح

المجاري ... الخ، وقد قدم خالد اقتراحان عام ١٩٨٤،تحقق حل لهذه المشاكل وهما: اولاً- فرض ضرائب على الدخول العالية ، ثانياً- الغاء كل الاعفاءات الضريبية والجمركية التي أعطيت لمشروعات الاستثمار الأجنبي الجديدة، وغير الضرورية للتطوير الاقتصادي.

مؤكداً ان الاقدام على هذا التوجه هو قراراً سياسياً وليس قراراً اقتصادياً، وذكر خالد أن الرئيس مبارك اعتمد على المعونة الأميركية، ولدى الشعب فجوة غذائية كبيرة، ومضطر لبناء علاقات مستقرة مع السوق الرأسمالي العالمي، فانه لا يمتلك القدرة على اجراء تغيير حقيقي في بنية الاقتصاد[١].

اكد خالد في مجلس النواب عام ١٩٩١،ان التنمية[٢] بمعدلات مرتفعة شرط الاستقرار السياسي ، كما عرف التنمية بانها الزيادة المطردة في إنتاج السلع والخدمات للوفاء باحتياجات الشعب وكذلك للتصدير مع توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب الزيادة في اعداد من هم في سن العمل ولكن التنمية من وجهة نظره كعملية اقتصادية ناجحة تقتضي التصدي وحزم للأمراض التي تنهش في الاقتصاد المصري[٣]،وتستهلك قدراته وتحد من طاقات التقدم فيه مثل الغلاء والتضخم والبطالة واستمرار تزايد الاعتماد على الخارج مشيراً ان على رأس تلك الادواء الخطيرة ظاهرة التضخم أو الغلاء المستمر في الأسعار مؤكداً ان هذا الغلاء طحن الطبقات الفقيرة وأرهق الفئات الوسطى من المجتمع ويتهاوى بسعر صرف الجنيه المصري إلى مستويات قد لا تخطر على بال، كما أنه يخل بكل الحسابات الاقتصادية الأساسية التي يقوم عليها النشاط الإنتاجي في القطاع العام والقطاع الخاص وحتى المشروعات التعاونية أو الفردية، ولام خالد اهمال الحكومة قضية التضخم إهمالاً وصل إلى حد عدم العناية بقياس معدلاته ولا متابعة تسارعها واشار للدولة المتقدمة التي نشرت على الناس تقدير معدلات التضخم شهراً بشهر واشاد بهذا التصرف معيباً على حكومة بلده منعها نهائياً عن نشر أي رقم يمكن بالحد الأدنى أن يكون اساسا للمناقشة ومحلاً للدراسة[٤].

ذكر خالد ان هذا الازمات كلها بسبب الرأسمالية الطفيلية ،والربا او ما عرف بالفائدة وعدها قضية سياسية اقتصادية لان مصر اعتمدت على الاقتراض من البنوك ولديها نظام مصرفي اعتمد على نظام الفائدة وانه رجل اشتراكي يعارض انصار الربا[٥]،ومن الاسباب ايضا سوء توزيع الثروة في مصر، ورأى ان الفكر الاشتراكي في تلك المدة تدعم وتعمق و ان حدث له بعض التراجعات لكنه على المدى البعيد سائرا الى الامام ، مؤكداً ان ما تقدمه حكومة مبارك في ذلك الوقت تفتقر لحلول المشكلات ومها التعليم والاقتصاد والاسكان[٦].

ذكر ايضا أن التضخم هو الظاهرة الوحيدة التي لا تتراجع تلقائيا بل حكمها ما سمي قانون التسارع ،بمعنى أن التضخم يؤدي إلى مزيد من التضخم، أو أن معدلاته تزيد من سنة إلى سنة ثم تأتي مرحلة تكون الزيادة فيه شهرية ثم يومية وأن الأولوية في أي سياسة إصلاح اقتصادي جديرة هي كبح جماح التضخم ثم تخفيض معدلاته ، ولم يقصد خالد اطلاقاً بمحاربة التضخم أن تتدخل الحكومة في تحديد الأسعار، لأن مثل هذا التدخل غير مجد اطلاقاً وانما تكون محاربة التضخم بتصفية مصادره وبذل أقصى جهد لذلك[٧].

اشار ايضا الى أن للتضخم مصدرين اساسيين: الأول عجز الموازنة العامة للدولة، والثاني عجز ميزان المدفوعات الخارجية، مشيراً الى نقص موارد الدولة عن نفقاتها و أنها تغطي جزءاً كبيراً من تلك النفقات بإصدار نقود اضافية ،كما وضح ان التضخم بالدقة هو الزيادة الكبيرة في النقود المتداولة بشكل واضح عن الزيادة في حجم السلع والخدمات المطروحة في الاسواق، واشار لعجز ميزان المدفوعات بانه تدهور سعر صرف الجنيه المصري في مقابل العملات الأجنبية، وبالتالي الارتفاع الفاحش في أسعار الواردات[٨]، كان جزءاً هاما من واردات الآلات ومعدات ومستلزمات إنتاج، فإن الارتفاع المطرد في أسعارها يعني ذلك بالإضافة إلى تراكم الديون الخارجية[٩]،الناتجة عن عجز الحكومة عن دفع ثمن ما تستورد وهذه الخطر يعود الى ان مصر تنفق اكثر مما تنتج خلال الخمس عشرة سنة الماضية بحسب وصفه بنسبة تصل أحيانا إلى ٢٠% من الناتج المحلي الاجمالي أي أنها تنفق كل ما تنتج وتقترض فوقه[١٠].

اختلف خالد مع الحكومة في معالجتها لتلك المخاطر وبالتحديد مع السياسة التي طلبها صندوق النقد الدولي، ومرد خلافه رؤيته السابقة في ضوء التجارب الكثيرة التي مرت بها كثير من بلدان العالم الثالث نتجت أضرار ومخاطر سياسات الصندوق وذكر انها أعظم بكثير من أي نفع يتوهم أنها تتضمنه، اذ كانت مطالب صندوق النقد الدولي أن تخفض مصر انفاقها بنسبة عالية لتعيد لاقتصادها التوازنات المطلوبة، ولم يعترض خالد

عليه بل على الإجراءات العملية التي يريد بها الصندوق أن يحقق بها ذلك ،اذ رأى في هذه المطالب انها تتركز أساسا في سحق الطبقات محدودة الدخل وتدني مستوى معيشة الجزء الأعظم من الطبقة الوسطى[١١]، والصندوق فرض على الحكومة تخفيض عجز الموازنة عن طريق التدني بالنفقات ذات الطابع الاجتماعي (التعليم، الصحة ،الغذاء، السكن...الخ) إلى أدنى مستوى ممكن، وذكر خالد أن الموازنة العامة تقوم على عمودين ايرادات ومصروفات، وبالتالي فإن السعي العقلاني لتحقيق توزنها يقتضي التعامل مع الجانبين وليس مع جانب واحد كما ذكر ان مقاومة التضخم يتم برفع حصيلة الضرائب، وهم في مصر عكس هذا الاتجاه تماما، اذ أصبح الإعفاء من الضرائب المباشرة[١٢]،هو الأصل والاعفاء عام لا يميز بين المشروعات بحسب أهميتها للاقتصاد القومي ولكنه يحابي رأس المال الأجنبي على حساب رأس المال المصري، ورأس المال الخاص على حساب رأس المال العام ،مؤكداً أن الضريبة المباشرة على الدخل، فريضة وطنية على كل قادر شأنها شأن الخدمة العسكرية تماماً ولذلك فإن التوسع في الاعفاء يخلق شعورا بالظلم لدى الملزمين بدفع الضريبة ويحملهم على تلمس كل الوسائل للتهرب من دفعها، وصف خالد ايضا الحكومة بانها "تزيد الطين بلة" بالتوسع الشنيع في الضرائب غير المباشرة[١٣]،التي وقع عبئها على محدودي الدخل والطبقات الوسطى.

طالب خالد بإعادة نظر شاملة في سياسة الاعفاءات الضريبية لحصرها في أضيق الحدود، بهدف الاقتراب بقدر الامكان من نظام الضريبة الموحدة الذي رأى فيه أنه اعدل نظام [١٤]،و اكد أن مثل هذه الإجراءات الجادة يجب أن تصطحب برفع حد الاعفاء من جميع الضرائب المباشرة بصفة خاصة ضريبة كسب العيش والضريبة على أرباح المهن غير التجارية، وتوقع ان هذا الاصلاح الضريبي الشامل يمكن أن يسمح بتخفيض أسعار الضرائب المالية مع تحقيق زيادة جدية في موارد الدولة أما تخفيض الانفاق فرأى انه لا بد أن يبدأ بما يسمى النفقات السيادية موكدا ان مصر دولة فقيرة لا يزيد دخل الفرد فيها عن ٦٣٠ دولار في السنة في تلك مدة، ويجب أن ينعكس هذا في مظاهر عمل الدولة والبيروقراطية العليا [١٥]، كما أنه لا بد من إعادة النظر في شكل ونوع الانفاق على أجهزة الأمن بهدف رفع الكفاءة وتقليل أعداد الأفراد ، أما بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات فإن أوامر الصندوق تقتضي بتعويم سعر صرف الجنيه في ظل عجز يقدر بالمليارات، أي يتهاوى قيمة الجنيه باستمرار إلى الحد الذي يستحيل فيه على أغلب المصريين شراء السلع المستوردة فتقل الواردات حتما ويعود التوازن[١٦].

ذكر خالد أن تلك كارثة اجتماعية أولا ،لأهمية المكون الأجنبي في إنتاجهم المحلي وعلى رأسها الخبز، واضاف أنها كارثة اقتصادية ثانيا ،اذ أن تحجيم الواردات الاستهلاكية عن طريق رفع سعرها، وأن النقص في الواردات ينصب على السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج ومعنى ذلك عجز المشروعات الوطنية عن العمل بكامل طاقتها، وكذلك عجزها عن اجراء استثمارات الاحلال والتجديد والنتيجة الحتمية لهذين العاملين انخفاض خطير في الناتج القومي ،وفي مواجهة ذلك رأى حزب التجمع أن الحل الوحيد لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات هو زيادة صادرات مصر ،وذكر خالد ان زيادة الإنتاج تستغرق وقتا فلا بد في الأمد القصير من التحديد الإداري والاقتصادي لنوع وكميات الواردات بحيث تعطى الأولوية لمستلزمات الإنتاج ويحظر استيراد السلع الاستهلاك الترفيه، كما توجد ضرورة راها حتمية لزيادة كبيرة في الإنتاج المحلي من الغذاء ولا سيما مجموعة الحبوب والبقول لأن واردات مصر منها تمثل٢٠%من اجمالي الواردات، واضاف أن القمح بالذات سلعة سياسية مثل السلاح تماما لا تتصرف فيها الدول الكبرى وفق قوانين السوق وحدها[١٧].

وصف خالد نفسه وحزبه بانهم "أهل اليسار" وليسوا بمطالبهم تلك عشاقاً لبيروقراطية معقدة ولا دعاة دولة تتحكم في مصائر الناس وحرياتهم وتهدد موضوعيا حقوق الإنسان ولكن الدولة وجدت تاريخيا لتحديد المصالح العليا للمجتمع واتباع السياسات التي تحمي تلك المصالح ،موكداً أن السياسة الاقتصادية الكلية في العصر الحديث جوهر سلطة الدولة ومن الطبيعي ان يقل تدخل الدولة كلما زاد الإنتاج وعم الرخاء وأن يزيد دورها في أوقات الازمات ،كما ذكر ايضا آن أوضاع الاقتصادية لبلده شغلته دائما وهو على علم تماما أن أخطر تضحياتها تقع على الجماهير الشعبية التي اراد أن يكون له شرف تمثيلها في مجلس النواب (١٩٩٠-٢٠٠٥) وذكر ان الاقتصاد المصري لن ينهض بمساعدات شرقية ولا مساعدات غربية، لكنه سينهض بسياسته التي تعتمد فيها على نفسه، بحيث يحقق التوازن المطلوب[١٨]، ومن هنا كان حرص حزبه على التقدم باستمرار بالاقتراحات العلمية الممكنة التنفيذ دون تغيرات اجتماعية جذرية، متمسكا بالاشتراكية مبررا ذلك بانها النظام

الذي يحصل فيه الانسان على الافضل الفرص في المساوة[١٩]،اذ اكد خالد إن الاقتصاد المصري يحتاج إلى سياسة تقشف يضعها أبناؤه في وحي من نواقصه الفعلية وفهم قواه الفاعلة ذاكراً انها لن تنجح مثل تلك السياسة إلا بشرطين جوهريين: الأول العدالة في توزيع تضحيات التقشف دون ان تضغط استهلاك من يعيشون بالفعل تحت خط الفقر المطلق ، والأمر الثاني هو طرح مثل هذه السياسة للدراسة على أعلى مستويات الخبرة المتاحة في مصر من كل الاتجاهات السياسية ثم طرحها للمناقشة السياسية والشعبية العامة و يمكن أن تحوز تلك السياسة نوعا من التوافق الوطني حولها يكون الضمان الوحيد لتحقيقها موكدا في النهاية ان سياسات صندوق النقد الدولي بتجارب العالم الثالث أثبتت أنها في معظم الأحوال تؤدي إلى قيام دكتاتوريات غاشمة كما وصفها[٢٠].

دعا خالد الى السياسة تخفيض الاستهلاك القومي والارتفاع المستمر بمعدل الادخار والاستثمار الكثيف في التصنيع وبناء القاعدة العلمية والتكنولوجية اللازمة للتقدم، في تعاون متزايد مع الأقطار العربية بما يحقق الفائدة لكل الأطراف والتكافؤ في منافع التنمية ، و وكان هناك حديث عن مشروع اقتصادي عربي متكامل يحقق الاكتفاء الذاتي للامة العربية، وفي رأي خالد أن تحقيق ذلك المشروع يعني تحقيق إنجازات اقتصادية وصناعية واجتماعية مهمة، واكد ان الامة العربية، تحيا على الاستهلاك، والمطلوب أن تتجه إلى الإنتاج ليس على المستوى الإقليمي المحدود، وإنما على المستوى الأوسع فلا بد أن ذلك كله يؤدي في النهاية إلى قيام مشروع اقتصادي عربي حقيقي، يتيح الرفاهية، وييسر القوة في كل المجالات لأقطار الوطن العربي [٢١]، وطالب بدعم إنتاج الغذاء في مصر وخاصة الحبوب و إصلاح القطاع العام ودعمه وتشغيل الطاقات العاطلة فيه ودعم القطاع الخاص المنتج وحمايته في مواجهة المنافس الأجنبي وتخفيض نفقاته وحمياته من التضخم والغلاء و تخفيض العجز في الميزانية وسياسة واضحة لخفض العجز في ميزان المدفوعات[٢٢]، واشار في النهاية ان مصر ستظل تواجه ازمات اقتصادية لان غياب الدمقراطية يفرض سياسات الفئة الحاكة على الشعب وتحدث بذلك الازمة واخراج مصر من الازمة الاقتصادية تكمن في تعديل اوضاعها الديمقراطية[٢٣]،يمكننا ان نلاحظ ان خالد عارض من اجل المحافظة على دور القيادي للقطاع العام في عملية التنمية الى حد كبير، وهذا امر تثبته النتائج الوخيمة للسياسات الاقتصادية المتبعة في تلك المدة، وليس مجرد انطباع ، فهناك مجالات كانت مقصورة أمام القطاع الخاص وفي مقدمتها البنوك ، وشركات التامين ، و الاستيراد، وليست العبرة هنا بحجم العمليات في هذه المجالات ولكن بتأثرها في توجيه النشاط الاقتصادي كله وتأثيره المباشر على الطبقات العاملة والفقراء.

المبحث الثاني: الازمة الطائفية في مصر واحداث العنف.

كانت هناك احداث عنف طائفي في مصر تحدث بين مدة واخرى، بدأت أبرزها بعد تولي الرئيس السادات(١٩٧٠- ١٩٨١) اذ نص في الدستور المادة الثانية ان الاسلام دين الدولة مما اثار سخط بعض الاقباط ، بدأ العنف الطائفي عام ١٩٧٢، في حي الخانكة بمحافظة القليوبية مسقط رأس خالد محيي الدين، اذ قام بعض الأشخاص بإحراق وإزالة مبنى ، تابع لجمعية مسيحية كان يجري العمل لتشييده كنيسة وكانت هذه البداية[٢٤]،وجاءت الحادثة الاخرى في عام ١٩٨١ ،اذ اصدر السادات اومر باعتقال عدد من الاساقفة والقسس كما قام بنفي البابا شنودة الثالث الى احد الاديرة في الصحراء واستبدله بخمسة اساقفة للقيام بمهام البابوية[٢٥] ،وعرج رفعت السعيد(*) ان تردي الاوضاع سبب لتزايد بواعث الازمة ،واسهام رجال الدين فيها عن قصد وغير قصد وكان بعضهم يحاول ان يفجر الوطن ووحدته بدعاوي دينية[٢٦]، وتبع ذلك أحداث أخرى، ومنها أحداث الزاوية الحمراء من العام ١٩٨١[٢٧]، في العاصمة المصرية القاهرة، أحد أكبر الأحداث الطائفية، والتي شهدت سقوط قتلى، ومضت الأيام والسنوات، وتفجرت أحداث فتن طائفية أخرى، كانت في بني سويف بزاعم أن الأقباط قد ابتكروا نوعا من الغاز المضغوط في علب قاتل للحشرات ، وعندما يطلقون الرذاذ ترسم علامة الصليب ثم انتقلت العدوى الى محافظة اسيوط وهي محافظة على أهبة الاستعداد للتفجر لما فيها من خليط من مسلمين ومسيحين ثم منها إلى سوهاج أثناء الانتخابات في نيسان ١٩٨٧ ثم إلى منطقة ابو قرقاص[٢٨].

صرح خالد في عام ١٩٨٧أن ظاهرة العنف، ليست ظاهرة جديدة على الساحة المصرية و عادت للظهور منذ منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات ،لكن الشيء الذي لفت نظره هو زيادة سرعة الوتيرة للأحداث ، ومن ضمنها حوادث الأمن المركزي[٢٩]، واكد ان هذه الاحداث تعكس ظاهرة تستحق الدراسة ولا يمكن ارجاعها لسبب واحد لأنها قضية تحتاج الى دراسة متعمقة يقوم بها الخبراء وهو كسياسي رأى أن المجتمع المصري

مصاب بأمراض عدة نتيجة سياسات خاطئة تطبقها الحكومة منذ عهد السادات ومازالت في عهد مبارك وقد ادت هذه النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى ظهور قيم جديدة على المجتمع المصري، واثرت على سلوكه الذي طرأ عليه تغير واضح في السنوات وهذه الأوضاع بالنسبة له افرزت ظواهر كالتطرف وغيرها[٣٠].

شنت جريدة الاهالي التابعة لحزب خالد عددا من المقالات الجريئة ومنها "الاسلام والاقباط" "الاسلام السياسي على الطريقة الإيرانية" "عن الفتنة الطائفية" "رسالة للسيد الرئيس" وكانت المقالة الاخيرة اكثرها جراءة حيث كتب رفعت السعيد الى الرئيس حسني مبارك كلاما قاسيا قال في مقالته **" سيدي ارجو ان تسمح لي بان اقحم نفسي على همومك المتكاثرة ،انا يا سيدي الرئيس اتحدث عن موضوع الفتنة الطائفية"** وذكر ان الرئيس لكل المصريين مسلمين واقباط وانه بحكم موقعه ليس فقط حاكما وانما مسؤول عنهم وامامهم جميعا وعلى قدم المساواة وانه اقسم امام مصر بان يعمل على الحفاظ على وحدة الوطن وعلى احترام الدستور والدستور يؤكد ان المصريين سواء امام القانون وان لهم حقوق متساوية اولها حريه الاعتقاد والعبادة وذكر وبكل صراحة ان لا اعفاء من بعض المسؤولية التي وقعت عليه في تفاقم الامور[٣١].

ذكر خالد ان اصلاح هذا الحال لن يأتي الا بتعديل سياسات الحكومة ودعم الديمقراطية وضمان نزاهة الانتخابات واحترام سيادة القانون والعدالة، وايجاد الفرص المتكافئة بين الجميع، وتحقيق العدالة الاجتماعية بما يضمن تضييق الفوارق بين الطبقات، وطالب في ذلك الوقت ان الوقت بتكوين جبهة وطنية بين الجميع لمواجهة الارهاب واكد اذا كان مطلوب عملا مشتركا لمقاومة العنف فهو وحزبه لن يرفض ولكن مع ذلك فحزبه سيظل يقاوم السياسات ومن ثم فان قيام جبهة وطنية له شروط اخرى يجب ان تتوفر نية حقيقية في البلاد لأحداث اصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي[٣٢].

حدث في حزيران عام ١٩٩١ ان وصلت الاحداث الطائفية إلى منطقة إمبابة في القاهرة، وكان لذلك مدلول خطير وهو قرب الأحداث من مراكز السلطة في القاهرة ولكن الرئيس مبارك اتسم بالهدوء والصبر وتأجيل القرارات الانفعالية ، وانتقلت الاحداث إلى صنبو ومركز ديروط في محافظة أسيوط ،اذ شهدت مصر لأول مرة أحداث قتل جماعية في المزارع في تشرين ١٩٩٢وحرق عشرات المحلات والصيدليات في محافظة سوهاج[٣٣] وكانت اخر احداث عاصرها خالد في قرية الكُشح في محافظة سوهاج في كانون الأول ١٩٩٩، وقد تسببت في مقتل ٢١ شخصا وإصابة ٣٣ آخرين، وجاءت نتيجة خلافات تجارية ،ورغم محاولات احتواء الأزمة إلا أن الاشتباكات اندلعت مجددا عام ٢٠٠٠، قبل أن تسيطر قوات الأمن على الموقف[٣٤].

ذكر خالد في شأن الأحداث الطائفية ،ان الوحدة الوطنية في مصر كانت وستظل احدى سمات هذا البلد ، طوال تاريخه وحاضره ومستقبله ،وما يحدث لها خلل مؤقت ،سوف يستطيع ابناء شعبه أن يتخطاه ويتجاوزه[٣٥].

ذكر خالد ايضا أن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي قد تنبه الى مخاطر هذه الأحداث الطائفية قبل حدوثها مؤخرا ، وكان يرصد الظواهر منذ سنوات وقد نبه بطرق صريحة وغير صريحة الى المخاطر التي سوف تنجم عن هذه الأزمة اذا استفحلت[٣٦].

اكد خالد أن هذه الاحداث تهدد اعز ما لدية وهي مصر ،وقد تستطيع مصر أن تعيش أزمة في الديمقراطية و ازمة اقتصادية و تتجاوز ذلك كله وتعالجه لان الشعب المصري كان ولا يزال قادرا على ان يتخطى هذه الأزمات ،اما ان يواجه الشعب ازمة طائفية او صراعا طائفيا عميقا فان ذلك سوف يؤخر البلاد عشرات السنين وقد لا يستطيع الشعب العظيم ان يخرج من عنق هذه الأزمة سنوات[٣٧].

وضح خالد في أن هذه الأزمة مسؤولية الجميع مسلمين ومسيحيين وطالب بإقامة جبهة وطنية لمواجهة اخطار الفتنه الطائفية[٣٨]،ومسؤولية كل الاحزاب، واعلن عن استعداده للتعاون مع الجميع بما في ذلك الحكومة في معالجة الازمة واوضح بصراحة أن علاج الطائفية هي مسؤولية القوى المعنية من المسيحيين والمسلمين ولكنها بالتأكيد مسؤولية الاغلبية بالدرجة الأولى لأنها ازمة قومية ووطنية تضعه فوق كل اعتبار حزبي[٣٩].

صرح خالد انه من الجيل الذي صنع ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتعلم وفهم ان اقباط مصر وقفوا مع مسلميها في الثورة[٤٠]،ووقفوا معهم سابقا منذ ايام الحروب الصليبية اقباطا والمسلمين ،وقفوا ضد الاحتلال البريطاني ايام الثورة العرابية وايام ثورة ١٩١٩ ،ووصف الوحدة الوطنية بأنها كالصخرة التي تحطمت عليها مؤامرة المستعمرين، وذكر ايضا تضحيات ضباط الجيش المصري الأقباط الذين قدموا اراوحهم في مقاومة الغزوة الصهيونية لأرض فلسطين العربية و مصر، رجال الجيش الابطال الذين خاضوا حرب عام ١٩٤٨ في مواجهة اخطر تحد واجه مصر والامة العربية كلها، ولا زالت شواهد قبور الشهداء تحمل اسماء المئات من الضباط والجنود الاقباط ، مؤكدا ان العدو لا يعرف غير الشعب في مصر عدوا له مسلمين واقباطا، أمام العدو شعب واحد وحينما يطلق الرصاص على الشعب لا يفرق بين مسلم ومسيحي وحينما تسقط القنابل على بيوت المدنيين المسالمين لا فرق بين مسلم ومسيحي، فالجميع هدف واحد للعدو، وذكر خالد مشاهدته لنساء مسيحيات يبكين عند سماعهن نبا موت الزعيم الراحل عبدالناصر ، ويقولون ان عبدالناصر اذا كان سيصلي عليه بمسجده في منشية البكري فلا بد ايضا ان يصلى عليه بكنيسة قبطية تكريما له ، لان عبدالناصر لم يكن فقط ملكاً للمسلمين ،بل كان لمصر كلها مسلميها ومسيحيها ، مؤكدا ان هذه هي المشاعر والأحاسيس التي تكون أساس الشعب المصري الحقيقي وهو من الجيل الذي عاش و تعامل في حياته الخاصة مع المسيحين واصفا اياهم بأنهم اخوته في الوطن بكل محبة، وعاش سنوات شبابه بالدراسة الثانوية وهو يسكن في شارع اغلب سكانه اقباط من وربطته بهم الصلات والمودة والجيرة[٤١].

صدر الحزب بيانا اكد فيه انه ،يكافح من أجل أن تنتصر وتتعزز روح الإخاء والتسامح المتحضر بين جميع المصريين على اختلاف أديانهم ولذلك فحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي رأى أن الايمان بالأديان السماوية من حيث هي نظام إلهي جاء لإسعاد الناس وفهمه في ضوء العقل والاجتهاد ، هو طاقة خلاقة تسهم في تنمية المجتمع وتحرره من الاستعمار والاستغلال والتخلف، وحق الانسان في الأمن والحرية والتقدم والرخاء دون تفرقة بسبب اللون أو الجنس او الدين وأن القيم الدينية الصحيحة التي يستمدها الانسان من الدين قد صارت جزءا لا يتجزأ من التراث الحضاري ، فهي قوة كبيرة دافعة لجهاد الانسان والجماهير نحو حياة أفضل وأن الاسلام بما جاء فيه من أحكام يجب استلهامه كمصدر رئيسي وأساسي للتشريع وفي تجلية مبادئه وابراز جوهره المتألق، وأن يكون تحقيق ذلك على اساس قوانين مدنية ليكون المصرين جميعا بصرف النظر عن عقائدهم الدينية متساوين أمام القانون[٤٢]، ،وبلغ التطرف مداه في مدة التسعينيات واباح دماء المسيحين واموالهم وكفر الحاكم [٤٣]، وعن الخوف الذي يصل فيه التطرف لقيام دولة دينة ،رفض خالد قيامها وأيد قيام الحكومة المدنية الديمقراطية التي تلتزم بالقيم والأخلاق التي نادت بها الرسالات السماوية وقيام مجتمع الكفاية والعدل والامن، واحترام حقوق الانسان[٤٤].

المبحث الثالث: قضية الجندي المصري سليمان خاطر١٩٨٥-١٩٨٦.

قبل الخوض بقضية الجندي المصري سليمان خاطر[٤٥]،نود ان نبين مكانة الجيش عند خالد ،اذ اعتبر الجيش المصري مؤسسة قومية وطنية في تاريخها ومواقفها، لكن عاب على الجيش وذكر انه منذ عهد السادات بدأت محاولة ادخاله تحت دائرة السيطرة الحزبية، ويتم هذا في اطار أن يكون القائد العام للقوات المسلحة عضوا في المكتب السياسي للحزب الحاكم، اما ملاحظته الأساسية عن دور المؤسسة العسكرية فأكد انه يتزايد في الحياة العامة المصرية بنسبة كبيرة، سواء بالاشتراك بالمشروعات المدنية ، أو المشروعات الزراعية الخاصة به، أو مشاريع المواصلات ولذلك رأى أن هذا الدور جدير بالاهتمام اما المهمة الرئيسية للقوات المسلحة وما حرص عليه شخصيا ان يبقى دور الجيش محصوراً في حماية الوضع العام والدفاع عن الوطن وأن لا يستخدم في الصراع الداخلي[٤٦].

كان سليمان[٤٧]،جندي يعمل في حرس الحدود وفي يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٥ كان يؤدي واجبه بشكل معتاد والذي بدأ في الساعة الثانية ظهرا على نقطة مرتفعة عن الأرض بمنطقة نوبيع بصحراء سيناء [٤٨]،وفي أثناء قيامه بالحراسة تسلل أثنى عشر إسرائيلي لعبور السلك الشائك في الجانب المصري على الحدود مع إسرائيل، فقام سليمان بتنبيههم قبل العبور بأنه غير مسموح، فلم يبدو اهتماما الى كلامه، وعبروا فقام بإطلاق الرصاص نحوهم[٤٩]، قتل سبعة أشخاص و أصاب طفلتين منهم، أما البقية استطاعوا أن يفروا من المكان ،ولم

يستطع أحد الوصول إلى الجرحى لإسعافهم، لأن المنطقة التي جرى فيها الحادث تقع على الحدود المصرية الإسرائيلية، وبجانبها نقطة مراقبة فوق تله يحرسها الأمن المركزي ويمنع الصعود إليها[٥٠].

قام سليمان بتسليم نفسه وأثناء التحقيق معه ذكر أنه طلب منهم التوقف وعدم العبور، إلا أنهم لم يتوقفوا وتعدوا نقطة المراقبة، والتي كان ممنوع الاقتراب منها حتى على المصريين انفسهم ، ولولا أوامر السلطة بمنعهم من العبور لكان سمح لهم بالعبور، وسبق و حاول أن يمنعهم قبل اطلاق الرصاص عليهم ، إذ قام بإطلاق الرصاص للتحذير، إلا أنهم لم يستجيبوا له، فوجه السلاح نحوهم ،و بعد ساعات من الحادث صرح الرئيس حسني مبارك أنه في غاية الخجل مما قام به الجندي سليمان خاطر، ومن جانبه أعلن شمعون بيريز(١٩٨٤-١٩٩٦)(Shimon Peres) رئيس الوزراء الإسرائيلي قبوله تبرير الحكومة مؤقتا إلى أن تتم محاكمة سليمان، وأن الإسرائيليين يطالبون بعقوبة صارمة بحق الجندي كما طالبت "إسرائيل" بتعويض أسر الضحايا من قبل الحكومة المصرية، وقد وافقت مصر على مسألة التعويضات[٥١].

خلال مدة محاكمة سليمان خاطر اشتدت مظاهرات الرفض للعلاقات المصرية - الإسرائيلية ونشطت قوى المعارضة وصحفها واعتبر سليمان خاطر على المستوى الشعبي بطلا دافع عن أرضه[٥٢]، بل اعتبر ما فعله جزأ من الرد على الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس، و طالب خالد محيي الدين بضرورة أن تتحول قضية الدفاع عن سليمان الى قضية رأي عام وسط الجماهير[٥٣]،وأعلن ان محاكمة سليمان خاطر هي محاكمة للرأي الحر، و قضية الدفاع عنه هي دفاع عن قضية الوطن والضمير المصري والاسلامي واعتبره مناضل كبير[٥٤]، وبما أن سليمان خاطر كان من جنود الأمن المركزي فإنه يحال إلى المحاكم المدنية كما هو الحال مع رجال الشرطة طبقا للدستور المصري، إلا أنه صدر قراراً من قبل رئيس الجمهورية بتحويله إلى محاكمة عسكرية ،ووافقت المحكمة على قرار حسني مبارك، وأجابت بأنه يحق له طبقا لقانون الأحكام العسكرية، وإعلان حالة الطوارئ إحالة أي من الجرائم إلى القضاء العسكري، وعند سماع الخبر خرجت مظاهرة جماهيرية كبرى انطلقت من جامع الأزهر إلى قصر عابدين قاصدين الرئيس حسني مبارك لإتاحة الفرصة لسليمان خاطر في محاكمة عادلة، كما توجهت عدد من المسيرات إلى محافظة الشرقية مسقط رأسه للتعبير عن مساندتهم لأسرته، وترقبا لحكم المحكمة العسكرية، تمت محاكمة سليمان في يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٥ أمام المحكمة العسكرية ،وجهت النيابة العسكرية تهمة القتل من دون سبق الإصرار ضده، فخرجت عدد من التظاهرات ضد إدانته، وتم اعتقال عدد كبير من المتظاهرين بتهمة الإخلال بالنظام ثم أصدرت محكمة السويس العسكرية في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٥الحكم على المتهم سليمان خاطر بالأعمال الشاقة المؤبدة[٥٥].

صدر الحكم من المحكمة على سليمان خاطر و صرخ من داخل قفص الاتهام بقاعة المحكمة موجها كلامه إلى رئيس المحكمة ،قائلاً لقد خدعتموني وضحكتم علي[٥٦]، وطلبتم مني ألا أتحدث بصراحة في تحقيقات النيابة العسكرية، أو أمام المحكمة، أو المحامين، وحتى لأفراد أسرتي عن أن هناك أجهزة عسكرية موجودة داخل موقعي العسكري وهي أجهزة محظورة وجودها أو استخدامها في هذه المنطقة طبقا لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل(*) وأن هذه الأجهزة تراقب طلعات الطيران الإسرائيلي اليومية على الأراضي المصرية لسيناء، وأن هذه الأجهزة جهازاً للرادار، وآخر للتصنت والتشويش، و صدرت تنبيهات مشددة بعدم السماح لأي شخص أجنبي أو مصري من التقرب لتلك المعدات المحظورة، إلا أن هيئة التحكيم لم ترد على كلامه، وأسرعت بالخروج من قاعة المحكمة ،وتجاهلت المحكمة ايضا عملية الطعن والاستئناف التي من الممكن أن يقوم بها محامو الدفاع في قضيته ، وكل ما سمحت به هو تقديم التماس إلى رئيس الجمهورية للنظر في القضية[٥٧]، لذلك قرر المحامون أن يعملوا معا بإعداد الالتماس للرئيس لإعادة المحاكمة من جديد أو تخفيف الحكم، وحاول سليمان خاطر تهدئة أمه بأنه يتوقع أن يقوم الرئيس في تخفيف الحكم إلى ثلاث سنوات[٥٨].

نقل سليمان خاطر إلى السجن، وبناء على قرار نيابة السويس العسكرية بإحالته إلى مستشفى السويس العسكرية قسم الأمراض لفحصه، وبعد الفحص تبين أنه مصاب بمرض البلهارسيا، وتم وضعه في المستشفى من أجل تلقي العلاج، و بعد تسعة أيام من إيداعه وتحديدا صباح يوم الثلاثاء الموافق ٧ كانون الثاني ١٩٨٦ في أثناء مرور الحارس وجد سليمان خاطر معلقا من رقبته بمشمع السرير بالقضبان الحديدية في شباك غرفته بالمستشفى منتحرا، أبلغ الحارس طبيبه فقام فورا بفك رقبته وإجراء عملية التنفس الاصطناعي له وتدليك عضلة القلب، إلا أنه فارق الحياة، انتقل الخبر إلى مقر سجن المدعي العام العسكري ونائبه ورئيس النيابة المختص، إذ

باشرت النيابة العسكرية بالتحقيق، وأحيلت الجثة للتشريح لمعرفة الأسباب وتاريخ الوفاة واعلن محاميه الخاص انه يستحيل ان ينتحر ويتم حراسته من قبل احدى عشر شخصا وانه لم يكن يشكو من أي مرض[٥٩]،شككت المعارضة وانطلقت المظاهرات التي دعت اليها الاحزاب ومن ضمنها حزب التجمع وطالبت بتشريح الجثة على اعتبار ان سليمان اغتيل داخل السجن[٦٠].

نشرت صحيفة الاهالي التابعة لحزب التجمع خبر مقتل سليمان خاطر داخل السجن واكدت في نفس الوقت بان وزارة الداخلية تجهز لضربة واسعه لقيادات المتظاهرين وقام الحزب بعمل مؤتمرا سياسيا في الذكرى الاولى و الثانية لوفاته[٦١]،تنطلق رؤية خالد لأفراد الجيش المصري رؤية عظيمة تنبع من كونها مؤسسة قومية و وطنية وان ما قام به سليمان هو واجب وطني لا يقل اهمية عن أي واجب اخر.

الخاتمة

نستنتج ختاما ان خالد صاحب مواقف كبيرة تجاه شعبه اذ طالب فورا بالقيام بتنمية اقتصادية واجتماعية جادة وشاملة ، تنمية ترمي لبناء اقتصاد وطني مستقل، فيما وقف ضد المتطرفين الذين يقومون بالاعتداء باسم الدين مؤكدا حرصه على تلاحم شعب مصر الذي عاش موحدا بين مسلميه واقباطه ،وان انبثاق فتنة طائفية في مصر او في اي مجتمع، يعني الانجرار الى حرب لا يستطيع احد التكهن بنتائجها، ونرى خالد ايضا وقف الى جانب سليمان خاطر واكد انه كان يؤدي واجبه على الحدود مع إسرائيل كجندي عندما أصاب وقتل الإسرائيليين الذين تسللوا إلى نقطة حراسته، وأهانوا العلم المصري في الخامس من تشرين الاول عام ١٩٨٥.

١. تبين لنا ان خالدا كان معارضا لافكار الانفتاح الاقتصادي المنبثقة منذ ايام الرئيس السادات واستمرت الى مدة رئاسة مبارك ، كما لم تكن معارضة فقط بل قدم بعض الاقترحات للتخفيف من الازمة الاقتصادية .
٢. ندد خالد بالفتنة الطائفية بين المسلمين والاقباط رافضا اياها جملة وتفصيلا كما ذكر ان الوحدة الوطنية في مصر كانت وستظل احدى سمات هذا البلد ، طوال تاريخه وحاضره ومستقبله.
٣. وقوف خالد محيي الدين الى جانب الجندي سليمان خاطر في حياته وذكره بعد وفاته و طالب بضرورة أن تتحول قضيته الدفاع عنه الى قضية رأي عام.

قائمة المصادر

(*)(١٩٢٢-٢٠١٨)ولد خالد في قرية كفر شكر بمحافظة القليوبية وسط عائلة ثرية ، اكمل تعليمه الثانوي واتجه للكلية العسكرية ليتخرج منها ملازم ثاني بعد سنتين من الدراسة وذلك في عام١٩٣٩ ، تعرف على جمال عبد الناصر اثناء انضمامه للاخوان المسلمين عام ١٩٤٤ليتركوا الجماعة عام ١٩٤٧،انظم لتنظيم الضباط الاحرار عام ١٩٤٩ وكان احد الاربعة الاوائل الذين اجتمع بيهم عبد الناصر لأنشاء هذا التنظيم، بعد ثورة ٢٣يوليو اصبح اصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة اختلف مع اعضاء مجلس القيادة في عدة امور ، وانتهى به الامر منفيا الى سوسيرا عام ١٩٥٤،عاد الى مصر في عام ١٩٥٦، اسس حزب التجمع عام ١٩٧٦ وكان معارضا للسادات ، خسر الانتخابات في الثمانينات ، اصبح نائبا في البرلمان منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٥، اعتزل العمل السياسي للمزيد ينظر: محمد حامد محمد ، موسوعة ١٨٧شخصية مصرية ، د. ت، د. م، ص٥٠. (١)(اليوم السابع) (مجلة)،العدد (٨)،باريس، الاثنين ٢ تموز ١٩٨٤،ص٦.

(٢) يتمثل هدف التنمية الاقتصادية في تعزيز القدرات الاقتصادية للدولة ما من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في هذه المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، بحيث تعكس مجتمعة بالصورة النهائية الاحتياجات الفعلية للمجتمع ككل، لودفيت رومانجيك، واخرين، التخطيط الاقتصادي الاشتراكي ،ترجمة، عصام عبد اللطيف احمد، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ،١٩٧٨،ص٤٥.

(٣)خالد محيي الدين واخرين ، لهذا نعارض الحكومة ، الاهالي ،القاهرة ،١٩٩١،ص١٤٠.
(٤)المصدر نفسه.
(٥)محمد جبريل ،الحاج خالد محيي الدين وقيادة اليسار المصري،(مجلة)ادب ونقد ،حزب التجمع الوطني الديمقراطي ،العدد٣٨٠ /تموز ٢٠١٩،، ص ١٧.
(٦)عمر بطيشه، عمر بطيشة السياسي الكبير خالد محي الدين شاهد على العصر ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ،الجيزة ،د.ت ، ص ٦٠ -٦١.
(٧)خالد محيي الدين ،المصدر السابق ،ص١٤١.
(٨)للمزيد ينظر: ماهر حسن محمد حمد ،تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر ،رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة الازهر، غزة- فلسطين،٢٠١٨.
(٩)برنامجنا للتغير ،الامانة العامة لحزب التجمع ،الاهالي ،١٩٩٢،ص١١.
(١٠)خالد محيي الدين ،لهذا نعارض الحكومة ،ص١٤١.
(١١)برنامجنا للتغير ،الامانة العامة لحزب التجمع ،الاهالي ،١٩٩٢،ص١١.
(١٢)الضرائب المباشرة: تستقر الضريبة المباشرة على المكلف، ولا يستطيع نقل عبئها إلى مكلف آخر، فهي مرتبطة باسم شخص محدد يدفعها ويتحملها بصفة نهائية، وتفرض على المكلف حين حصوله على دخل أو رأس مال، ومن انواعها الضرائب العقارية والضرائب على الايرادات والضريبة على الارباح التجارية والصناعية الضرائب على الثروة ،خالد علي- عمر غنام، دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠١٩ ص٩.
(١٣)الضريبة غير المباشرة: تقع الضرائب غير المباشرة في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداة، وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة، من طرف مستهلك هذه الأشياء أو المستفيد من الخدمات الخاضعة للضريبة، وهي ضريبة يدفعها مكلف ثم ينقل عبئها إلى شخص آخر هو المستهلك أو متلقي الخدمة، وتفرض على واقعة معينة دون إمكان تحديد المكلف، كما أنها تفرض عند استعمال الثروة، ومن الممكن أن تتخذ شكل الضريبة أو الرسم ومنها: (ضريبة الإنتاج، الضرائب الجمركية ضرائب الاستهلاك)،وتعد ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة من أهم الضرائب غير المباشرة، خالد علي- عمر غنام، المصدر السابق،ص٩.
(١٤)خالد محيي الدين ،لهذا نعارض الحكومة ،ص١٤٢.
(١٥)يتفق كتاب الإدارة العامة على أن استعمال مصطلح (بيروقراطي Bureaucratie) بمعناها الحالي ورد لأول مرة عام ١٧٤٥ في مؤلفات الاقتصاد الفرنسي(فانسان غورني Vincent de Gournay) وهو أول من نظر إلى المكاتب العامة باعتبارها الأداة العاملة في الحكومة ، وتحدث عنها باسم بيروقراطي Bureaucrates اي فئة العاملين في المكاتب الإدارية ،وفي مفهومها اللغوي مشتقة من مقطعين أولهما ذو أصل لاتيني ، وهو كلمة (Burus) و معناها اللون الداكن المعتم الذي يتناسب مع المهابة ، والاحتشام، وثانيهما ذو أصل إغريقي ، وهو كلمة (Kratia) ومعناها القوة أو الحكم والكلمة في مجموعها تعني حكم المكتب ، أو سلطة المكتب، أما في المفهوم العلمي فتعني نوعا من أنواع التنظيم يخضع فيه الأفراد للقواعد ، والقوانين المكتوبة ، ويعتمد على مجموعة مبادئ أهمها توزيع الاختصاصات ، وتحديد المسؤوليات ،وتسلسل السلطات ،للمزيد ينظر: صباح أسابع ،التنظيم البيروقراطي و الكفاءة الإدارية ،رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ،معهد علم الاجتماع والديموغرافيا ،قسم تنمية الموارد البشرية ٢٠٠٦-٢٠٠٧.
(١٦)خالد محيي الدين ،لهذا نعارض الحكومة ،ص١٤٣.
(١٧)خالد محيي الدين ،المصدر السابق ،ص١٤٤.
(١٨)محمد جبريل ،المصدر السابق، ص ١٦.
(١٩)وثائق المؤتمر العام الرابع، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي،١٩٩٨،ص٣١.
(٢٠)خالد محيي الدين ،المصدر السابق ،ص١٤٥.
(٢١)محمد جبريل ،المصدر السابق، ص ١٦.

(٢٢)خالد محيي الدين ،المصدر السابق ،ص١٤٥.
(٢٣)عمر بطيشة ، المصدر السابق، ص٥٦.
(٢٤)تامر جمعة زايد، تطور موقف الاقلية القبطية تجاه التحولات السياسية في مصر (٢٠١١-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية ،جامعة الازهر،غزة،٢٠١٧، ص٣٥.
(٢٥)أنهار عبدالكريم جليل، التطورات السياسية في مصر(١٩٨١-١٩٩١)،رسالة ماجستير، جامعة ديالى ،كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم التاريخ،٢٠١٨،ص٢٢.
(*)رفعت محمد السعيد (١٩٣٢ - ٢٠١٧) ولد في بلدة المنصورة في القاهرة حصل على شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركة الشيوعية من ألمانيا وكان نائب سابق في مجلس الشورى المصري. يُعتبر السعيد من الأسماء البارزة في الحركة الشيوعية المصرية منذ أربعينات القرن العشرون ،اعتقل مرات عديدة، عرف بمعارضته لجميع الرؤساء الذين حكموا مصر، إلا أن معارضته للرئيس السادات كانت الأكثر ترأس حزب التجمع خلفًا لخالد محيي الدين في عام ٢٠٠٢، كان من أشد المعارضين لجماعة الإخوان المسلمين وله العديد من المؤلفات النقدية لحركات الإسلام السياسي، و أثناء مدة توليه رئاسة حزب التجمع، تعرض السعيد للانتقاد من قبل مجموعة من أعضاء الحزب، من بينهم عبد الغفار شكر، لما وصفوه من تحول مسار الحزب علي يده من أكبر حزب معارض في مصر أيام الرئيس أنور السادات، إلى حزب صغير مهادن لنظام الرئيس حسني مبارك ومعاد لجماعة الإخوان المسلمين. وهو ما دفع عدد من المعترضين على الانشقاق ،توفي عن عمر ناهز ال٨٥ عاما، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%81%D8%B9%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF
(٢٦)رفعت السعيد ،مصر مسلمين واقباط ، شركة الامل للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢،ص٥٧.
(٢٧)حادثة الزاوية الحمراء: جرت في عام ١٩٨١ في منطقة الزاوية الحمراء، وكان سبب الحادثة هو شجار نشب بشأن قطعة أرض بسط عليها شاب يده وكان ينتمي للحركات الإسلامية ، إلا أن ذلك الأمر أغضب صاحبها وكان يدعى كامل الموان، فحاول الدفاع عن أرضه مستعملا القوة فقام بإطلاق النار، ثم خرج الشاب المنتمي لأكثر من حركة إسلامية ليجمع أنصاره، ودخلوا إلى منطقة الزاوية الحمراء ليكيلوا الصاع صاعين لمن أطلق الرصاص على المصلين، والبعض الآخر قال: إنها صدام بين أسرتين سكبت أحدهما ماء قذرا فوق غسيل الأسرة الأخرى، وهذا التبرير الرسمي بحسب ما ذكرته السلطات، و راح العديد من المسيحيين ضحية الحادث، إذا إنهم تعرضوا إلى القتل بالرصاص والذبح. مختار نوح، موسوعة الفرق في الحركات الإسلامية المسلحة (خمسون عاما من الدم)، دار سما للنشر، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٣٥٩-٣٦٠.
(٢٨)ميلاد حنا ،مصر لكل المصريين ،دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣،ص٢٣-٢٤.
(٢٩)تكونت هذه القوات عام ١٩٧٧وكانت مهامها تتركز في فض التظاهرات الجماهيرية والاضرابات الطلابية والاعتصامات العمالية وكانت الحكومة المصرية تخصص لهم رواتب قليل لا تكفي لسد حاجه ،لذلك كان يعانون من سوء احوال المعيشة ثم وردت اخبار عن تمديد مدة خدمتهم لسنة والتي كان متبقي منها شهراً اثار الخبر الجنود وحاول الضباط تهدئه المجندين ثم نشر في الراديو مما ادى الى غضبهم و بدات الاضطرابات في داخل المعسكر مطالبين بإلغاء استمرار خدمتهم ،اندلعت اعمال الشغب في القاهرة ليلة ٢ شباط ١٩٨٦ داخل المعسكرات ثم انتقلت الى معسكرات الامن المركزي في بعض المحافظات ومنها، الجيزة والقليوبية وسوهاج والإسماعيلية وبلغت اعمال الشغب اضرارا بالغة في الفنادق والنوادي الليلية و السيارات و عربات النقل ووحدات القطار وكانت هناك مجموعة من الجنود المسلحة بالأسلحة النارية قامت بأطلاق النار فقتل او اصيب بعض حراس الامن بالمؤسسات وقامت مجموعة اخرى من جنود الامن المركزي باقتحام سجن طرة في جنوب القاهرة واطلقوا سراح بعض السجناء ،رفضت الحكومة والشعب المصري تمرد جنود الامن المركزي واستنكر والاعمال التي قام بها الجنود وشارك المواطنين في التصدي للمتمردين والدفاع عن الممتلكات الفردية، وفرض حظر التجوال ،وامر الرئيس مبارك بنزول الجيش والقي القبض عليهم وتمت محاكمة ما يقارب ٣٠٠٠من جنود الامن المركزي. للمزيد :ينظر، انهار عبد الكريم جليل، المصدر السابق، ص٨٩-١٠١.
(٣٠)(كل العرب) مجلة، العدد(٢٤٥)،باريس ،الاربعاء ٨ تموز١٩٨٧،ص٢٧.

(٣١)الاهالي(جريدة)، العدد (٥٣٣)، القاهرة ١٩٩٢/٥/١٣،نقلاً عن ، رفعت السعيد ،مصر مسلمين واقباط ،ص ٥٧- ٧٢.
(٣٢)(كل العرب) مجلة، العدد(٢٤٥)،باريس ،الاربعاء ٨تموز١٩٨٧،ص٢٧.
(٣٣)ميلاد حنا ،المصدر السابق،ص٢٣-٢٤.
(٣٤) تسلسل زمني لأبرز أحداث العنف ضد المسيحيين في مصر BBC News عربي
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-38281434

(٣٥)مجموعة مؤلفين ،المسألة الطائفية في مصر، دار الطليعة، بيروت،١٩٨٠،ص٩.
(٣٦)وثائق المؤتمر العام الرابع، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي،١٩٩٨،ص ٣٤.
(٣٧)مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص٩.
(٣٨)اليوم السابع (مجلة) العدد (٦٥) السنة الثانية ،الاثنين ٥ اب ١٩٨٥ ص ١٧.
(٣٩)مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص١٠.
(٤٠)للمزيد عن دورهم في الثورة ينظر: تامر جمعة زايد، المصدر السابق،ص٣٢-٣٥.
(٤١)مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص١٠-١١.
(٤٢)محمد جبريل ،المصدر السابق، ص ١٧.
(٤٣)رفعت السعيد ،مصر مسلمين واقباط ،ص ١٠٤.
(٤٤) برنامجنا للتغير ،الامانة العامة لحزب التجمع ،الاهالي ،١٩٩٢،ص١٦.
(٤٥)سليمان خاطر(١٩٦٠-١٩٨٧)،سليمان محمد عبد الحميد خاطر، ولد في أيلول في بلدة أكياد بمحافظة الشرقية، له خمسة أشقاء وهو أصغرهم، شاهد سليمان في طفولته قصف القوات الإسرائيلية لأحدى المدارس الابتدائية في منطقته في ٨ نيسان ١٩٧٠ اذ قامت حينها القوات الجوية الإسرائيلية باستخدام طائرات الفانتوم الأمريكية بنسف المدرسة مخلفين ٣٠ قتيلا من الأطفال، جند في ٤ تشرين الأول ١٩٨٢،وانضم إلى قوات الأمن المركزي في سيناء في ١ حزيران ١٩٨٣، حصل على شهادة الاعدادية الفرع الأدبي، والتحق بكلية القانون - جامعة الزقازيق ، سليمان خاطر
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86_%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1
(٤٦)(اليوم السابع) (مجلة)،العدد(٨)،باريس، الاثنين ٢ تموز ١٩٨٤،ص٦.
(٤٧)،محمد خيرالله رمضان يوسف، تتمة الأعلام للزركلي، ط٢، ج ١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢١٣.
(٤٨) أنهار عبدالكريم جليل، المصدر السابق ،ص٨١.
(٤٩)فارس تركي محمود، السياسة الخارجية المصرية ١٩٨٠- ١٩٩٠،(مجلة) دراسات الاقليمية، السنة (٣) العدد(٦) ،كانون الثاني ٢٠٠٧،ص٢٤.
(٥٠)أنهار عبدالكريم جليل، المصدر السابق ،ص٨١.
(٥١) المصدر،نفسه،ص٨٢.
(٥٢)علاء مشرف سليمان خلف عبد الذبياني، الاحزاب السياسية المصرية بين عامي ١٩٧٦- ١٩٩٥م ،رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة الانبار ٢٠٢٠، ص١٥١.
(٥٣)إيمان محمد حسن، المصدر السابق ،ص٣٣٥.
(٥٤)عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي و السياسي في عصر مبارك، ج٢،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر الجديدة ،١٩٩٣،ص ٩٧.
(٥٥)محمد خيرالله رمضان يوسف، المصدر السابق، ص٢١٣.
(٥٦) أنهار عبدالكريم جليل، المصدر السابق ،ص٨٣.
(٥٧)علاء مشرف سليمان خلف عبد الذبياني، ص١٥٢.

(*)(اتفاقات كامب ديفيد) وقعها الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في ١٧ ايلول ١٩٧٨ إثر ١٢ يوما من المفاوضات السرية في كامب ديفيد، تم التوقيع على الاتفاقيتين كما وقعت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ أول خرق للموقف العربي الرافض للتعامل مع دولة "إسرائيل"، والتي تعهد بموجبها الطرفان الموقعان بإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات ودية بينهما تمهيدا لتسوية، كما انسحبت إسرائيل من سيناء التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، للمزيد ينظر: فاتن عوض ،السادات ٣٥ عاما على اتفاقية كامب ديفيد ،ط٢، مؤسسة الطوبجي، القاهرة ،٢٠١٣.

(٥٨)أنهار عبدالكريم جليل، المصدر السابق ،ص٨٥.

(٥٩)محمد خيرالله رمضان يوسف، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٦٠)إيمان محمد حسن، وظائف الاحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة دراسة حالة حزب التجمع في مصر١٩٧٦- ١٩٩١، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية – جامعة القاهرة،١٩٩٣، ص،٣٣٥.

(٦١)محمد مورو، يسقط اليسار المصري، د. م، د.ت، ص ١٣-١٤.